الاتجاهات الحديثة في نقل الأسلحة الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

زين حسين و علاء الترتير

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق استيراداً للأسلحة الثقيلة. تُظهر أحدث بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) حول نقل الأسلحة الدولية أن الشرق الأوسط مثّل أكثر من ربع (27٪) واردات الأسلحة العالمية في الفترة ما بين 2020 و2024. أما شمال أفريقيا فقد شكلت 2.2٪ أخرى.

يرتبط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جغرافيًا وتاريخيًا وعسكريًا. كما يتأثران بالصراعات الإقليمية والديناميكيات الأمنية، ويؤثران فيها أيضًا. ولذلك، غالبًا ما يتعامل المحللون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها إقليماً واحداً. تستعرض هذه المقالة الاتجاهات الحديثة في نقل الأسلحة الدولية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تبدأ المقالة بعرض الاتجاهات الإقليمية العامة، ثم تركز على أكبر المستوردين، مع تسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي: قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، والإمارات العربية المتحدة. كما تسلط الضوء على الاتجاهات الحديثة في واردات الأسلحة لدى ثلاث دول إقليمية أخرى: إسرائيل، إيران، ومصر، بالإضافة إلى أكبر مستوردين في شمال أفريقيا: الجزائر والمغرب. وأخيراً، على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعد مستورداً صافياً للأسلحة، تبحث المقالة في الدور المتزايد لبعض دول الشرق الأوسط كمصدّرة للأسلحة.

الاتجاهات العامة في واردات الأسلحة

على الرغم من أن حصة الشرق الأوسط من واردات الأسلحة العالمية قد زادت بنسبة 61٪ منذ الفترة 2005–2009، فإن وارداته من الأسلحة انخفضت بنسبة 20٪ بين الفترتين 2015–2019 و2020–2024، لأسباب متعددة. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم الطلبيات المعلّقة، من المؤكد تقريباً أن الشرق الأوسط سيظل من المناطق الرئيسية المستوردة للأسلحة. أما حصة شمال أفريقيا من واردات الأسلحة العالمية فهي أصغر بكثير، وقد انخفضت بنسبة 62٪ بين 2015–2019 و2020–2024، بسبب انخفاض واردات الجزائر والمغرب من الأسلحة.

كان أربعة من أكبر عشرة مستوردين للأسلحة في العالم خلال الفترة 2020–2024 من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قطر (المرتبة الثالثة)، السعودية (الرابعة)، مصر (الثامنة) والكويت (العاشرة). في الفترة 2020–2024، زودت الولايات المتحدة نصف (50٪) واردات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأسلحة، تلتها إيطاليا (12٪)، فرنسا (9.7٪)، وألمانيا (7.6٪). انخفضت حصة روسيا من واردات الأسلحة الإقليمية من 18٪ في 2015–2019 إلى 4.1٪ فقط في 2020–2024، مع انخفاض حجم صادراتها بنسبة 83٪. أما الصين فقد شكلت 1.2٪ فقط من واردات الأسلحة الإقليمية (انخفاضًا من 3.0٪ في 2015–2019).

كانت أكبر فئات الأسلحة الرئيسية التي استوردتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2020–2024 هي الطائرات (43٪)، السفن (20٪)، والصواريخ (16٪). شكلت الطائرات القتالية 80٪ من واردات الطائرات، بينما شكلت الفرقاطات 70٪ من واردات السفن، وكانت الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية تمثل 18٪ من واردات الصواريخ. إن القدرات الهجومية بعيدة المدى التي تقدمها الطائرات المقاتلة مطلوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هي الحال في أجزاء أخرى من العالم. كما تزايدت المخاوف الأمنية في المجال البحري، وهو ما يظهر في استحواذ مصر وإسرائيل وقطر على فرقاطات، في حين تعكس مشتريات كميات كبيرة من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مدى تعقيد حماية المجال الجوي في المنطقة.

أكبر المستوردين في مجلس التعاون الخليجي

يضم مجلس التعاون الخليجي بعضاً من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. كما تتشارك دول المجلس في تصورات مشتركة للتهديدات وأولويات أمنية متقاربة، إضافة إلى ديناميكيات أمنية مترابطة وأحياناً متوترة. شكلت دول مجلس التعاون الخليجي 20٪ من واردات الأسلحة العالمية في الفترة 2020–2024، بزيادة قدرها 4.1٪ مقارنة بالفترة 2015–2019. وكانت ثلاث دول من المجلس – قطر، السعودية، والكويت – من بين أكبر عشرة مستوردين للأسلحة في العالم في تلك

الفترة. تُعد التوترات الإقليمية من أبرز الدوافع وراء واردات الأسلحة لدى دول مجلس التعاون. على سبيل المثال، استخدم التحالف الذي قادته السعودية وضم عدداً من دول المجلس الأسلحة المستوردة في النزاع ضد حركة الحوثيين في اليمن.

رغم أن قطر تُعد ثاني أصغر دولة في مجلس التعاون الخليجي من حيث الحجم، إلا أنها كانت للمرة الأولى أكبر مستورد للأسلحة في الشرق الأوسط خلال 2020–2024، حيث شكلت 23٪ من واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد زادت واردات قطر من الأسلحة بنسبة 127٪ مقارنة بـ 2015–2019، وبنسبة مذهلة بلغت 3025٪ مقارنة بـ 2005–2009. كانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي لقطر (48٪)، تليها إيطاليا (20٪)، المملكة المتحدة (15٪) وفرنسا (14٪).

جاءت عملية التسلح الواسعة النطاق في قطر على خلفية تزايد انعدام الأمن الإقليمي والتوترات مع جيرانها، والتي بلغت ذروتها في الحصار الذي قادته السعودية بين عامي 2017 و2021. شملت التسليمات في الفترة 2015–2019 طائرات قتالية فرنسية طلبت في 2015، وطائرات نقل ثقيل من الولايات المتحدة طلبت في 2015، وصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وأنظمة سام طلبت من الولايات المتحدة في 2014، ودبابات ألمانية طلبت في 2013. أما التسليمات في 2020–2024 فشملت طائرات قتالية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا (طلبت في 2017)، وفرقاطات من إيطاليا (طلبت في 2016)، وغيرها.

انخفضت واردات السعودية من الأسلحة بنسبة 41٪ بين 2015–2019 و2020–2024، لكنها لا تزال تمثل 23٪ من واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتراجعت السعودية من المرتبة الأولى عالميًا في واردات الأسلحة في 2015–2019 إلى المرتبة الرابعة في 2020–2024. كانت الولايات المتحدة الموردة الرئيسية للسعودية (74٪)، تليها إسبانيا (10٪) وفرنسا (6.2٪). يمكن تفسير هذا الانخفاض الكبير في واردات السعودية جزئياً بطبيعة دورات الشراء العسكري؛ فعندما تدخل الأنظمة الخدمة تُستخدم لسنوات قبل طلب بدائلها وتسليمها، مما يخلق فترات انخفاض مؤقتة في التسليمات. كما أن السعودية تستثمر في صناعتها العسكرية ضمن رؤية 2030، لكن من غير المرجح أن تنهي اعتمادها على الاستيراد في المستقبل القريب. وبالنظر إلى حجم الطلبيات الحالية، من المحتمل أن تظل السعودية مستورداً رئيسياً للأسلحة.

شهدت واردات الأسلحة لكل من الكويت والبحرين ارتفاعاً حاداً بين 2015–2019 و2020–2024: بنسبة 466٪ للكويت و898٪ للبحرين، مما جعل الكويت في المرتبة العاشرة والبحرين في المرتبة 23 عالمياً. في 2020–2024، زودت الولايات المتحدة 63٪ من واردات الكويت، تليها إيطاليا (29٪) وفرنسا (7.1٪). وفي عام 2016، أقر البرلمان الكويتي ميزانية إضافية قدرها 10 مليارات دولار أمريكي على مدى 10 سنوات لتحديث الطائرات القتالية والدبابات وأنظمة الدفاع الجوي. تضمنت الواردات في الفترة 2020–2024 دبابات أمريكية وطائرات قتالية أمريكية وإيطالية طُلبت في 2016. ومع ذلك، فإن مستوى الطلبيات المتبقية لا يزال منخفضًا نسبياً.

تعكس اعتبارات الأمن في البحرين التوترات الإقليمية، خصوصاً مع إيران، بالإضافة إلى التحديات الداخلية. وتظل الولايات المتحدة المورد الأهم للأسلحة إلى البحرين، حيث شكلت 97٪ من وارداتها في الفترة 2020–2024. تنظر الولايات المتحدة إلى علاقتها مع البحرين كوسيلة لإبراز قوتها واستقرارها في الخليج، وفي عام 2017 تم تمديد اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين، والتي وُقعت لأول مرة في 1991، لمدة 15 عامًا إضافية. كما وقعت البحرين والولايات المتحدة في 2023 اتفاقية الشراكة الشاملة للتكامل الأمني والازدهار، لتعزيز التعاون في مجالات عديدة من بينها الدفاع والأمن. شملت واردات البحرين خلال 2020–2024 طائرات قتالية (طلبت في 2017)، وصواريخ أرض–أرض (طلبت في 2019)، ومروحيات قتالية (طلبت في 2018)، وجميعها من الولايات المتحدة.

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الحادية عشرة بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم في 2020–2024، لكن وارداتها انخفضت بنسبة 19٪ مقارنة بـ 2015–2019. ويُعزى ذلك على الأرجح إلى تراجع دورها في الحرب في اليمن، رغم أنها لا تزال تقوم بتدخلات عسكرية غير مباشرة في اليمن، إضافة إلى ليبيا، الصومال، والسودان، عبر "شبكة متعددة الطبقات من الفاعلين المسلحين غير الرسميين والممولين والتجار والرموز السياسية والمؤثرين، بهدف إنشاء موطئ قدم في دول ذات أهمية استراتيجية للمصالح الوطنية الإماراتية". ولا تزال الإمارات تعتمد على استيراد الأسلحة الثقيلة، وتشمل الطلبيات المعلّقة أنظمة سام من كوريا الجنوبية، وطائرات قتالية من فرنسا، ومروحيات قتالية من الولايات المتحدة.

مستوردي الأسلحة في الشرق الأوسط خارج دول مجلس التعاون: إسرائيل، إيران، ومصر

تُعد إسرائيل سادس أكبر مستورد للأسلحة في الشرق الأوسط، والخامسة عشرة عالميًا. بين الفترتين 2015–2019 و2020–2024، بقيت وارداتها مستقرة إلى حد كبير (بانخفاض طفيف قدره –2.3٪). كانت الولايات المتحدة أكبر مزوّد لإسرائيل في 2020–2024 (بنسبة 66٪)، تليها ألمانيا (33٪).

لا تزال إسرائيل تعتمد بشدة على المساعدات العسكرية الأمريكية لتأمين قدراتها العسكرية التقليدية الكبرى. وخلال حربها على غزة وأعمالها العسكرية اللاحقة في إيران ولبنان وسوريا واليمن، اعتمدت إسرائيل بشكل كبير على الأسلحة الأمريكية التي تلقتها كمساعدات قبل 7 أكتوبر 2023، خاصة الطائرات القتالية. واستمرت في تلقي كميات كبيرة من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة طوال عام 2024، بما في ذلك صواريخ، قنابل موجهة، ومركبات مدرعة. ومن بين 61 طائرة قتالية في طور التسليم لإسرائيل من الولايات المتحدة، تم طلب 50 منها في عام 2024.

رغم أن إيران تُعد قوة إقليمية بارزة، إلا أن وارداتها من الأسلحة الثقيلة تبقى محدودة للغاية، إذ لم تشكل سوى 0.2٪ من واردات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2020–2024. خلال التسعينيات، زودت 12 دولة إيران بأسلحة رئيسية، لكن منتصف العقد الأول من الألفية شهد فرض حظر أسلحة عليها من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة. منذ ذلك الحين، أصبحت إيران تعتمد على عدد قليل من المورّدين الدوليين، أبرزهم روسيا والصين، إلى جانب صناعتها المحلية خاصة في مجال الصواريخ والطائرات المُسيّرة .في 2015–2019، كانت روسيا مصدر 98٪ من واردات إيران، وفي 2020–2024 أصبحت المورّد الوحيد. شملت واردات إيران من روسيا خلال العقد الماضي أنظمة دفاع جوي، صواريخ، طائرات، وأجهزة استشعار.

انخفضت واردات مصر من الأسلحة بنسبة 44٪ بين 2015–2019 و2020–2024، وتراجعت من المرتبة الثالثة عالميًا إلى المرتبة الثامنة. في 2015–2019، شكّلت الطائرات أكثر من نصف (51٪) واردات مصر – أغلبها طائرات قتالية روسية وفرنسية ومروحيات قتالية روسية. أما في 2020–2024، فقد شكلت السفن ما يقارب الثلثين (65٪) من واردات مصر، وشملت سفن حربية رئيسية من إيطاليا وألمانيا وفرنسا. تعكس أهم واردات مصر خلال العقد الماضي تركيزًا واضحًا على تعزيز قدراتها في الضربات بعيدة المدى والقدرات البحرية، في ظل التوترات والنزاعات في شرق المتوسط، والحرب في السودان المجاور، والعلاقات المتوترة مع إسرائيل، وتورطها في الحرب الليبية (حيث استخدمت مصر أسلحة مستوردة في النزاع).

أكبر مستوردي الأسلحة في شمال أفريقيا: الجزائر والمغرب

في شمال أفريقيا، كان أكبر مستوردي الأسلحة الثقيلة خلال الفترة 2020–2024 هما الجزائر (53٪ من واردات شمال أفريقيا) والمغرب (34٪). لطالما كانت هناك توترات مستمرة بين الجارتين، ترتبط بقضية الصحراء الغربية وغيرها من الخلافات.

كانت الجزائر في المرتبة 21 عالميًا بين أكبر مستوردي الأسلحة في 2020–2024. وقد انخفضت وارداتها بنسبة 73٪ مقارنة بذروتها في 2015–2019. يُعزى هذا الانخفاض جزئيًا إلى دورات الشراء العسكري. في الفترة 2020–2024، شكلت روسيا ما يقرب من نصف (48٪) واردات الجزائر من الأسلحة، تلتها الصين (19٪) وألمانيا (14٪). وعلى الرغم من أن روسيا لا تزال المورد الرئيسي للجزائر، فإن وارداتها من روسيا انخفضت بنسبة 81٪ مقارنة بـ 2015–2019. شملت أهم الواردات في 2020–2024 المركبات المدرعة (33٪)، الطائرات (29٪)، والسفن (21٪). ومن بين الطائرات، تم التحقق من تسليم تسع طائرات قتالية روسية، وأربع طائرات نقل أمريكية، وست طائرات مُسيّرة مسلحة من الصين.

أما المغرب، فقد انخفضت وارداته من الأسلحة بنسبة 26٪ بين 2015–2019 و2020–2024. وكانت وارداته قد بلغت ذروتها في الفترة 2010–2014، بعد أن زادت بأكثر من عشرة أضعاف مقارنة بـ 2005–2009. في الفترة 2020–2024، كانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للمغرب (64٪)، تليها فرنسا (15٪) وإسرائيل (11٪). شملت أهم الواردات المركبات المدرعة (63٪)، الصواريخ (12٪)، والطائرات (9.6٪). ومن بين الصواريخ التي استلمها المغرب، كان ما لا يقل عن 51٪ أنظمة دفاع جوي سام من إسرائيل. ومن بين 55 طائرة استلمها المغرب، كانت 24 منها طائرات مُسيّرة مسلحة بموجب المعلومات المتوفرة، 19 منها من تركيا.

مصدّرو الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقوم عدة دول في الشرق الأوسط بتصدير الأسلحة الثقيلة داخل وخارج المنطقة. خلال الفترة 2020–2024، جاء أكثر من نصف (52٪) صادرات الأسلحة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إسرائيل، و28٪ أخرى من تركيا. كما كانت إيران (7.2٪ من صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والإمارات العربية المتحدة (5.3٪)، والأردن (5٪) من بين أكبر 25 مصدرًا عالميًا للأسلحة، رغم أن الأردن يزوّد في الغالب أسلحة مستعملة سبق أن استوردها. كانت أكبر فئات الأسلحة التي صدرتها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الصواريخ (28٪)، الطائرات (19٪)، والمركبات المدرعة (17٪). معظم هذه الأسلحة كانت من دول في الشرق الأوسط، لكن تم أيضاً تصدير بعض الدبابات المستعملة التي تم تحديثها في جمهورية التشيك لصالح الجيش المغربي إلى أوكرانيا في 2022–2023.

في 2020–2024، كانت إسرائيل ثامن أكبر مصدر للأسلحة في العالم، حيث شكلت 3.1٪ من الصادرات العالمية. بقيت صادرات إسرائيل على مستوى مماثل لما كانت عليه في 2015–2019 (بانخفاض طفيف بنسبة 2٪). كانت الهند أكبر مستوردة منفردة للأسلحة الإسرائيلية (34٪)، تليها الولايات المتحدة (13٪)، والفلبين (8.1٪). ذهب نصف صادرات إسرائيل إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا، بينما ذهب 27٪ إلى دول أوروبية. ومع ذلك، فقد زادت صادرات إسرائيل إلى منطقتين بشكل ملحوظ بين 2015–2019 و2020–2024: أفريقيا (+230٪) والشرق الأوسط (+187٪)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التسليمات للمغرب والإمارات بعد تطبيع العلاقات في 2020–2021.

أما تركيا، فقد أصبحت في الفترة 2020–2024 الحادية عشرة عالميًا في تصدير الأسلحة، حيث شكلت 1.7٪ من الصادرات العالمية. وقد زادت صادراتها بنسبة 103٪ مقارنة بالفترة 2015–2019، مما يعكس استمرار صعودها السريع كمصدر للأسلحة؛ ففي 2015–2019 دخلت تركيا لأول مرة قائمة أكبر 15 مصدرًا عالميًا بعد أن ضاعفت تقريبًا صادراتها مقارنة بـ 2010–2014.

وعلى غرار إسرائيل، تصدر تركيا أسلحتها إلى مختلف أنحاء العالم، حيث ذهبت 33٪ من صادراتها إلى دول الجوار في الشرق الأوسط، و32٪ إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا خلال الفترة 2020–2024. كما زادت صادرات تركيا إلى أوروبا بنسبة 469٪، وإلى أفريقيا بنسبة 296٪ بين 2015–2019 و2020–2024. ويرجع النمو الكبير في الصادرات إلى أوروبا في الأساس إلى الإمدادات لأوكرانيا (+1460٪).

تبذل تركيا جهودًا كبيرة لزيادة صادراتها إلى أفريقيا، وذلك جزئيًا لتوسيع أسواقها الدفاعية، وجزئيًا لتعزيز نفوذها في القارة. تستورد عدة دول أفريقية أسلحة تركية، من بينها الطائرات المُسيّرة والمركبات المدرعة، لاستخدامها في مهام الاستطلاع ومكافحة الإرهاب. من بين العوامل التي تجعل الأسلحة التركية جذابة لبعض الدول في المنطقة، هو تجنب المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالمنافسة بين القوى الكبرى.

كانت نيجيريا أكبر مستورد أفريقي للأسلحة من تركيا خلال 2020–2024، وغالبيتها مروحيات قتالية. كما استورد المغرب طائرات مُسيّرة ومركبات مدرعة من تركيا. وتبرز تركيا كمورد رئيسي للأسلحة لدول غرب أفريقيا، حيث شكلت 11٪ من وارداتهم من الأسلحة خلال الفترة 2020–2024.

هذه الترجمة للغة العربية من قبل المؤلفين. يُرجى الإشارة إلى النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية تم إعداد:
https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2025/recent-trends-international-arms-transfers-middle-east-and-north-africa